

ماهر تريمش *

السياسي والسوسيولوجي في الفضاء العربي صراع الرقابة وتحولات العلاقة

معلوم ما للعلم من سلطة توظفها الدولة لتوسيع رقابتها وتغذية شرعيتها. ومثلما أتاح علم الاجتماع للمستعمر إحكام معرفته للمجتمعات العربية، أتاح للدول المستقلة حديثاً عنه إمكان تشكيل كياناتها السياسية، وإحداث التغييرات التي بشرت بها في بنية المجتمع وطبقاته العميقة.

ارتبط إنشاء علم الاجتماع في جلّ البلدان العربية بمدّ وطني باتجاه بناء الدولة الوطنية واستقلالها السياسي. ولم يكن في مستطاع علم الاجتماع إلا أن يكون سوسيولوجيا السياسات. لقد ملأت الدولة كل شيء، فكانت الزبون والممولّ ومانح الشرعية لعلم رأته نافذتها على «حادثتها». وما كان الجهد المبذول لإحداث شرخ في تلك الهيمنة عبر إنتاج سوسيولوجيا نقدية غير جهد مُجهّز لأنه كان من داخل خيارات الدولة وسياساتها التي تبنّاها جلّ علماء الاجتماع العرب الأوائل، أو أُحمّلوا على ذلك.

تقديم

إن ما يخلع على السوسيولوجيا خصوصيتها عند نشأتها في سياق الحداثة في أوروبا، إضافة إلى كونها علم الحداثة، هو أنها أيضاً ممارسة سياسية وموقف إيطيقي. لقد تزامنت نشأتها مع نشأة الدولة الحديثة وظهور السوق، وسلكت لأجل شرعيتها «تواطؤاً» إمّا مع الدولة وإمّا ضدها أو إمّا مع السوق وإمّا ضده. وقد تشكّل إبيستيمولوجياً، في سياق علاقاتها تلك، جزء غير يسير من هويتها.

* أستاذ علم الاجتماع في جامعة تونس.

لأجل ذلك، مازالت صلاتها بالدولة وبالسوق ومواقفها منها ملتبسة هي أقرب إلى التضاد، على معنى اجتماع المختلف والمماثل في الشيء عينه، منها إلى الضدية والاستقلالية، أكان إزاء الدولة أم إزاء السوق. ولذلك أيضًا، مازالت رسالتها موضع اختلاف بين علماء اجتماع، تُفرِّقهم المرجعيات والاجتهادات والمنازل والامتيازات.

لقد أنتج هذا الاختلاف داخل السوسيولوجيا فيما هي ترسم دورها براديغمت رئيسة حدّدت خطباتها ومواقفها وعلاقتها بالمجتمع: الأول هو براديغم الوظيفة البنوية الذي يقضي بأجراً (opérationnalisation) الخطاب السوسيولوجي «براكسيًا» (praxis)، ومثله خاصة دوركهايم ثم بارسونز. ويقضي البراديغم الثاني باعتبار مهمة المعرفة السوسيولوجية إعادة بناء للمسارات الاجتماعية وتفكيك معناها التاريخي الذي تشكّل أساسًا في التيارات النقدية، بدءًا بهاركس، مرورًا بمدرسة فرانكفورت، وصولًا إلى بيار بورديو. أمّا البراديغم الثالث، فيتمثّل في تعريف علم الاجتماع بأنه خطاب عن الفعل الاجتماعي ونفهمي له، ولأنه كذلك فهو تأويلي له أيضًا. كان ماكس فيبر أبا هذا التوجه، ثم جاءت، تبنّي على ما كتبه، مدارس الفعل الاجتماعي تبعًا.

نقترح ها هنا، متوكّلين على البراديغم النقدي والبراديغم التأويلي، تناول العلاقة بين الدولة وعلم الاجتماع في الفضاء العربي؛ هي علاقة مكّنت الدولة الناشئة بعد الاستقلال من بناء نموذج سلطوي عبر توظيفها السوسيولوجيا لهندسة المجتمع، وهو ما جعل العلاقة بين السياسي والسوسيولوجي علاقة مصلحية يسكنها توتر مستمر، فيه تبرّم علم الاجتماع من رقابة الدولة وتوجّس الدولة من قدرة علم الاجتماع على الكشف والنقد.

إن سعي الدولة وراء اكتساب الشرعية، متوسّلة علم الاجتماع، وسعي علم الاجتماع إلى الحصول على شرعية متوسّلة الدولة، سبب مُفسّر في جزء كبير لحقيقتين في الفضاء العربي لما بعد الاستعمار المباشر: الأولى فشل تشكّل حقل مستقل للعلم، وخصوصًا لعلم الاجتماع، والثانية نجاح تشكّل نموذج سلطوي للدول العربية وتجذره في بنية المجتمع.

سيكون تناول تلك العلاقة في مستوى أول هو نشأة علم الاجتماع في الفضاء العربي والسياقات النظرية والسياسية لمأسسته داخل الجامعة أو في مراكز البحث، وتحوّله إلى أداة رقابة، الأمر الذي أدّى إلى اختطافه من قبل السياسة ليصبح في سمته الغالبة، إن لم نقل في جوهره، سوسيولوجيا السياسات. طرق المسألة على هذه الشاكلة يستدعي تبنّي منهج سوسيولوجي تاريخي يسترّج السياقات التاريخية والاجتماعية الحافة بنشأة علم الاجتماع في الفضاء العربي، على اعتبار أن فعل مأسسة السوسيولوجيا فعل اجتماعي. السؤال هنا سوسيولوجي في الأساس، بمعنى أنه يهتم بظروف ظهور السوسيولوجيا على اعتبار أنه واقعة غير متعالية عن سياقها التاريخي والاجتماعي.

ولأنه فعل اجتماعي، فإن استشكال العلاقة بين السياسي والسوسيولوجي يستدعي أيضًا، وفي مستوى ثان، مقارنة «الميتاخطاب» السوسيولوجي لعلماء اجتماع عرب أوائل عاصروا تجربة الدول المستقلة في التحديث الاجتماعي الذي تناولوا فيه بالتحليل والنقد تلك العلاقة بين الدولة والسوسيولوجيا. مقاربتنا هنا تأويلية باتجاه تحديد موقع ما خطّوه في مسعاها إلى تجاوز سوسيولوجيا السياسات التي صبغت إنتاجهم نحو سوسيولوجيا نقدية أو مهنية؛ تحديدٌ نستند فيه إلى خارطة النماذج المثالية

للخطاب السوسولوجي التي اقترحها مايكل بوراووي، وهي الخارطة التي سوف نتبعها هنا لتعقب أثر الهوية الإيستيمولوجية - وهي في جوهرها اجتماعية - للسوسولوجيا التي صاغها علماء الاجتماع العرب الأوائل.

إن قراءة الأدبيات التي خطها هؤلاء جميعهم، صنيع على أهميته تحول دونه صعوبة ووعورة أن يدرس بإمكانات البحث العربية الإنتاج السوسولوجي في العالم العربي. فالعراقيل القائمة موضوعيًا والمرعية سرًا وعلانية كفيلا بأن تثني عن إجهاد النفس في جهد يعلم مسبقًا أن مآل اكتتاله إلى الوأد في المهدي.

من الناحية المنهجية، يصبح اختيار حالات «مرجعية» هنا (بالأساس تونس ومصر والجزائر) في تاريخ نشأة علم الاجتماع في البلدان العربية أمرًا مشروعًا. هي حالات ليس على معنى الاستثناء إنما على معنى كثافة دلالاتها التي سوف نجد امتداداتها واستنساخًا لها في تجارب عربية أخرى. فعلى الرغم من الإقرار بـ«فوارق» في خصوصيات كل تجربة لكل بلد عربي، فإن ما يعير الانتباه في المحصلة العامة، على نحو مفارق، هو أنها «فوارق» «توحد» العرب في ما هو من أمر علاقة الدولة وعلم الاجتماع أكثر مما تفرقهم. وهي أيضًا حالات مرجعية لكون بناء الدولة منذ اللحظات الأولى في تلك الأقطار ومشاريع تحديث المجتمع التي حملتها ارتبطا أيما ارتباط بمأسسة علم الاجتماع أكثر مما ارتبطا في بلدان عربية أخرى. ولئن نشأ علم الاجتماع في بعض دول أوروبا في سياق الحدائث، فإنه نشأ في مصر وتونس والجزائر في سياق تحديث مكثف كانت الدولة قاطرته وقطبه في آن معًا، فكانت المآلات هناك غير المآلات هنا، وكانت العلاقة بين السياسي والسوسولوجي هناك غير العلاقة هنا.

نفترض في قراءتنا لتلك العلاقة أن السوسولوجيا اتخذت لها، وهي تنشأ في الفضاء العربي، لبوسين اثنين: إما سوسولوجيا سياسية، فكانت أقرب ما يكون إلى الدولة وإلى ترجمة سياساتها وتنويرها وذلك في مرحلة أولى، وإما سوسولوجيا نقدية في سياقات عربية مختلفة، تقطع مع الدولة لتتخذها عدوًا. لكنه مسعى لم يتشكل ليستقل بنفسه عنها؛ ففي كلتا الحالتين، لم يفض علم الاجتماع في الفضاء العربي إلى سوسولوجيا مهنية على نحو يتطور فيه من الداخل معرفيًا، كما لم يفض إلى سوسولوجيا العموم على نحو يتجذر فيه ليكون فاعلاً اجتماعيًا، فينشئ فضاء تفاوض وحوار واتصال بالفاعلين والحركات الاجتماعية. لذلك، انحصر علم الاجتماع وانحسر في مكانه، الدولة هي محدته، وظل حبيس جنس واحد في توجهه العام هو سوسولوجيا السياسات.

سوف يسعنا لأجل ذلك تصنيف مايكل بوراووي^(١) للسوسولوجيا التي قدّمها في أجناس أربعة هي نماذج مثالية تعين على تفسير ما حاق بالسوسولوجيا في البلدان العربية منذ ظهورها في «الأزمة الحديثة»: جنس أول أسماه سوسولوجيا العموم، وهو جنس متجذر في علم الاجتماع منذ نشأته على اعتبار أنه كان يحمل مشروعًا تاريخيًا معياريًا. وسمة سوسولوجيا العموم هي أنها تسعى إلى خلق حوار بين خطابها والفاعلين الذين تتناولهم، فتظهر اللامرئي منهم إلى العلن، ويخرج من الفردي دلالة اجتماعية جماعية يفضي إلى خطاب يتشكل من تأويلات متبادلة ومعارف متقاطعة وتوترات بين السوسولوجي الفاعل والعموم الباحث. المعرفة السوسولوجية ههنا ليست في منتهى الأمر غير تأويل

١ مايكل بوراووي، «نحو سوسولوجيا للعموم»، ترجمة مها ببحوح، إضافات (بيروت)، العدد ١٠ (شتاء ٢٠١٠).

(معرفي منهجي) لتأويل الفاعل لفعله ولأفعال الآخرين. وجنس ثان أسماه سوسولوجيا السياسات: «هي سوسولوجيا تحدم الهدف الذي يحدده الزبون. علة وجوده هي تقديم الحلول لمشاكل تُعرض علينا، أو التصديق على حلول تمّ التوصل إليها مسبقاً»^(٢). فيكون الزبون هو من يحدّد أجندة البحث ضيقاً واتساعاً، ويمنع إثارة حوار ونقاش بين أجندة الباحث وأجندة زبونه كي تعدّل كل منهما الأخرى على غرار سوسولوجيا العموم. وجنس ثالث هو سوسولوجيا مهنية «توفر المنهجيات الصحيحة التي تمّ اختبارها والمعارف التي تمّ جمعها والأسئلة الموجهة إلى مسار العمل والأطر المفاهيمية»^(٣). وليس بين تلك الأجناس تبرّم أو قطيعة، ذلك أن تشابكاً حقيقياً يوجد بينها. فسوسولوجيا العموم، وكذا السياسات، يستقيان شرعيتها ودرايتها مما تمنحه السوسولوجيا المهنية إياهما من برامج بحثية بفرضياتها ومناهجها وأجهزتها المفاهيمية ونظرياتها. أمّا الجنس الرابع فهو السوسولوجيا النقدية، ويكمن دورها في «دراسة أسس البرامج البحثية للسوسولوجيا المهنية - سواء منها الأسس الواضحة والضمنية، أو الأسس المعيارية والوصفية»^(٤)، وهي تسعى إلى الإجابة عن سؤالين تعتبرهما روح علم الاجتماع: سوسولوجيا من أجل من؟ وسوسولوجيا من أجل ماذا؟ هذا النفس النضالي الذي يسكن هذا الجنس إنّما اشتد عوده منذ ستينيات القرن الماضي، عندما بدأ علم الاجتماع يصبو يساراً وكانت السوق تصبو يميناً.

الدولة و الشرعية و علم الاجتماع: النشأة الحيلية

يمكن أن نجد في رصد العوامل التي أدت إلى بروز علم الاجتماع في العالم العربي ما يفيد في فهم أزمته، غير أنه على اختلاف ظهوره من بلد إلى آخر وتداخل المتغيرات والعوامل وتغيرها، يمكن الجزم بأن علم الاجتماع نشأ حلاًلاً للمشكلات وحملاً للحلول.

لقد ظهرت السوسولوجيا في العالم العربي في ملابسات تاريخية واجتماعية تميزت بما يلي:

- لم يكن الحديث عن علم الاجتماع في السياق العربي ليتم خارج الفعل الإصلاحية الذي عرفته المنطقة العربية والذي يركز على فكرة إصلاح المجتمع بالمعرفة. فإذا كانت السوسولوجيا في أوروبا تبحث عن النظام في الشظايا المتناثرة للحدائث والساعية إلى إنقاذ وعد التقدم، فكان أن «استرجع ماركس الاشتراكية من الاستلاب وخلص إميل دوركهايم التماسك العضوي من الخواء الاجتماعي، وتمكّن ماكس فيبر رغم هواجس الليل القطبي الذي يسوده ظلام صقيعي» من اكتشاف الحرية في العقلانية واستخلص المعنى من حالة التحرر من الأوهام»^(٥)، فإن الأوائل من علماء الاجتماع العرب رأوا جميعهم في تبنيها طلباً لحق في التقدّم وإعلان ولادة لدول - أمم ناشئة حديثاً.

- كان اللقاء بين أوروبا والعالم العربي لقاءً مكرّها لم يجرّض على التواصل والثقاف بقدر ما غرس بذور جفاء وتعامل حذر؛ إذ كان التواصل بينهما تحت وقع وعي الفجيجة الذي غذاه الاستعمار

٢ المصدر نفسه، ص ٨٦.

٣ المصدر نفسه، ص ٨٧.

٤ المصدر نفسه، ص ٨٨.

٥ المصدر نفسه، ص ٧٨.

ودشتته حملة نابليون على مصر لحظة انهيار «توازن الانحطاط» وجعلت أوروبا تظل علينا من فوهة المدفع^(٦).

- معلوم أن السوسولوجيا ظهرت في الفضاء العربي في سياق استعماري^(٧)، بيد أنه كان ثمة قدرة على استرجاعها وتبنيها وتوظيفها على عجل في أحيان كثيرة كردة فعل سياسية في ما بعد استعمار منشود. وقد سكنت رغبة الفعل وهاجس التحديث الفعل السوسولوجي العربي بحيث إنه أعطى الأولوية للإصلاح على التنظير وللعلاج على التحليل. هذا ما ييسر هيمنة النزعة الوضعية على السوسولوجيا المهنية بحيث لم ير السوسولوجيون العرب «علمهم المخلص» إلا من منظار الوضعية، فاستغشوها، فلم يبصروا نقصان مناهجها وقصر أفقها قبالة براديجمات أخرى ممكنة. هكذا، كانوا «مجنّدين للمشكلات الاجتماعية وغير متهيئين لردّها إشكاليات سوسولوجية متوفرة للمقاربة ولصياغة فرضيات نظرية»^(٨). ولم تشرع السوسولوجيا المهنية في التخلّص من نزعتها الوضعية في اتجاه تبلور دور مختلف ضمن سوسولوجيا نقدية إلا في منعطف أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي في الدول التي بكر فيها علم الاجتماع (ولا سيما مصر وتونس والجزائر والمغرب). ولقد نحا هذا النقد إلى استبدال سوسولوجيا وسيلية بسوسولوجيا منعكسة^(٩) في مستويين: أول من داخل السوسولوجيا المهنية عينها، وثان بتبني قبالة سوسولوجيا السياسات، سوسولوجيا نقدية.

- لم يكن في مستطاع السوسولوجي العربي في إثر خروج الاستعمار التفكير في مرجعيات «عربية» أو «إسلامية» يصوغ بها إرهابات سوسولوجيا جديدة؛ فعلى الرغم من أن ظهور علم الاجتماع في السياق العربي له قدّم وتقاليد، فإن اللحظة لم تكن تسنح سوى للاستيعاب من أجل ولوج الحدّات، حدّات مطلوبة لدول ناشئة، لذلك هي مستعجلة. كان الفكر معدّمًا لا من آليات التفكير بل من زمن التفكير والمراجعة. ويقطع النظر عن الصعوبات التي ستجد السوسولوجيا العربية الناشئة إحراجات في مواجهتها، كانت لدى كثيرين إعلاء للشأن وإسنادًا لكيانات هشة وهويات تتشكل من جديد. إنها مصلح الأزمنة الحديث، «كما لو أن الماضي الكولونيالي يعطي المشروعية لكل سوسولوجيا تزعم تفكيكة والاستعاضة عنه، فكل شيء يمرّ، إذن كما لو كانت عملية التموّج - بالمقارنة مع العلم الاجتماعي الكولونيالي - تعفي المفكر المغربي» من النقد الذكي لممارسته الخاصة. تسمح مثل هذه المقاربة، لهذه السوسولوجيا بالتواجد في أفضل رواق بأقل تكلفة ممكنة^(١٠). ومهما يكن، فإن انخراط العرب في الفكر السوسولوجي لم يكن فعلاً صياغيًا له بحسب ما تقتضيه المصلحة واللحظة التاريخية، بل كان انخراطًا للتمثّل والاستيعاب ابتغاء التجاوز. هكذا نجد أن أبحاث السوسولوجيين الرسمية، أي في إطار مراكز البحث، قد تحدت في

٦ هشام جعيط، «النهضة وحركات الإصلاح ومفهوم الثورة في العالم الإسلامي الحديث»، المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٨ (نيسان/ أبريل ١٩٨٢)، ص ٤.

٧ عروس الزبير، «مدخل إلى تاريخ وواقع الممارسة السوسولوجية: المدرسة المغاربية نموذجًا»، المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٠ (حزيران/ يونيو ٢٠١٢)، ص ١١١-١١٧.

8 Abdelkader Zghal, «Le Concept de société civile et la transition vers le multipartisme», dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord* (Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1989), p. 223.

٩ يُعرّف مايكل بوراوي السوسولوجيا الوسيلية بأنها تلك التي تشغل فقط بالوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف، أكان حل لغز من ألغاز السوسولوجيا المهنية أم حل مشكلة من مشكلات سوسولوجيا السياسات. أمّا السوسولوجيا المنعكسة، فهي التي تعنى بالحوار في شأن الأهداف، وتتساءل عن مقدمات القيمة الخاصة بالمجتمع والخاصة بمهنة عالم الاجتماع. انظر: بوراوي، ص ٨٨-٨٩.

١٠ بوخريسة بوبكر، «السوسولوجيا المغاربية: بين التركة الكولونيالية ورحلة البحث عن الهوية»، إضافات، العدد ١٥ (صيف ٢٠١١)، ص ١٠٥.

إشكاليات التحرر من الاستعمار، والتغيير الاجتماعي، والتنمية، والبناء القومي، وهي الإشكاليات ذاتها التي حددتها الدولة في خطابها السياسي^(١١). هذا ما رشح التعامل مع الأدبيات السوسولوجية الأوروبية تعاملًا براغماتيًا مشوبًا بافتتان ظاهر طورًا وخفي أطوارًا، خصوصًا في ظل دهشة الصدمة. في هذا الأفق، يمكن أن نفهم و«نتفهم» أيضًا مبرر الرجوع إلى أدب المداخل والترجمات للإنتاج السوسولوجي الغربي الذي أفضى إلى بلورة ممارسة «نقلية» للجهاز المفاهيمي السوسولوجي الغربي^(١٢).

- إن القول بأن دخول الغرب العرب يسّر التعامل مع الأدبيات السوسولوجية الغربية^(١٣)، قول حقّ، وكان لما ثبت من تقاليد الأطلاع عبر الترحال أو الاقتراض عبر المحاكاة باع وأثر، ولكنه كان أيضًا حضورًا عسر التعامل مع هذه الأدبيات والتفاعل معها، بحيث بدت أجوبة جاهزة لأستلة تمزق الوعي وتزيد المعاناة.

ليس من قبيل المصادفة هنا أن يرتبط إنشاء علم الاجتماع في البلدان العربية بمدّ وطني في اتجاه بناء الدولة الوطنية واستقلالها السياسي؛ فروسيون يؤكد أن «المنطق القومي لمشروع الجامعة المصرية هو الذي بلور لدى المثقفين المصريين الحاجة للعلوم الاجتماعية القابلة مباشرة للتعبئة في خدمة العمل القومي. كما لو كانت قدرة مجتمع ما في هذه الفترة الاستعمارية على أن يحلّل نفسه بنفسه تحوّل الحق في إدارة نفسه بنفسه»^(١٤)، فكان أن ظهر أول تدريس لعلم الاجتماع على نحو باكر، مقارنة بالجامعات الأخرى في المنطقة العربية، في جامعة القاهرة سنة ١٩٢٥ تحت مظلة قسم الفلسفة، وفي جامعة عين شمس سنة ١٩٤٩. هكذا، يبدو أن مأسسة علم الاجتماع في مصر مثلاً، والحال تصدق على تونس والجزائر - بما تحويه من حديث عن التماسك الاجتماعي والتقدم والسلطة - تسمح بتكريس «الشخصية الدولية» لدول حديثة، وذلك بإبراز جوانب مشتركة بينها وبين المجتمعات والأمم كافة^(١٥).

إن موجة «التأميم» لعلم الاجتماع لم يخل منها بلد^(١٦)، حتى لكأنه يمكن القول إن علم الاجتماع صنع

١١ تناولت أطروحة ليليا بن سالم التنمية ومسألة الأطر في الإدارة التونسية، وتناولت أطروحة رضا بوكراع مؤسسة صناعية لصنع عجين الورق في اقتصاد متخلف، وقد تناول فيها ليس التفاوت الطبقي والعلاقات الشغلية إنما الحراك الاجتماعي وهرمية التراتب المهني وعلاقته بالبنية الاجتماعية التقليدية ضمن منظور وظيفي تحديتي يبحث في مواطن القطيعة بين بنية اجتماعية واقتصادية تقليدية ومتأخرة وبنية صناعية «عقلانية» وعصرية. وتناولت أطروحة فرج اسطوبولي التغير الاجتماعي في منطقة من الساحل التونسي من خلال حرفة النسيج وصناعة النسيج ضمن منظور اقتصاد بلد في طور النمو، من دون أن يطرح مسألة الارتباط برأس المال الأجنبي وعلاقة الدولة بتلك التغيرات وأثارها في اقتصاد محلي للمنطقة وفي شرائح اجتماعية كثيرة تعتاش منه. وقد تناولت أطروحة رياض الزغل مسألة تعصير الفلاحة والجماعات شبه الرحل في الأرياف التونسية في اتجاه إنجاح تجربة التعاقد التي تبنتها الدولة التونسية في بداية الستينيات.

١٢ فرديك معتوق، تطور الفكر السوسولوجي العربي (طرابلس، لبنان: جروس برس، [١٩٨٧])، ص ٩٢.
١٣ بوكراع، ص ٩٩-١٠٢. يشير المقال إلى أن العلاقة بالكتابات السوسولوجية الغربية لم تكن فقط من خلال أدب السوسولوجيا والأنثروبولوجيا الاستعمارية، بل إن روادًا كثيرًا من باحثين ومدرسين أوروبيين هم من أسسوا بأكبر معاهد وأقسام ومراكز بحثية في اختصاص السوسولوجيا في بلدان المغرب العربي، وأداروها إلى حدود مطلع السبعينيات من القرن الماضي. انظر أيضًا في هذا الصدد: الزبير، «مدخل إلى تاريخ وواقع الممارسة السوسولوجية».

١٤ آلان روسيون، «علم الاجتماع والمشروع الاستعماري في مصر»، في: اتجاهات العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أعمال ملتقى ٢-٣ مارس ١٩٨٨ المنعقد بوهان = Tendances des sciences sociales dans le monde arabe (وهران، الجزائر): وحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ١٩٩١، ص ٤٥.

١٥ أحمد زايد، «سبعون عاما لعلم الاجتماع في مصر»، مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة)، السنة ٥٦، العدد ٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥)، ص ١٣.

١٦ يُعتبر علم الاجتماع كتخصص دراسي من الإفرازات المبكرة للجامعة التونسية التي أحدثت سنة ١٩٦٠؛ فبعد ذلك بسنة واحدة فقط، وتحديدًا في الأمر الصادر بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٦١، تضمن أول صياغة رسمية لبرامج تدريس علم الاجتماع.

لدول مدين لها بما تفضلت به عليه من مجالات برهن فيها على قدرته على خدمتها. لقد تأسس علم الاجتماع بهذا المعنى على تصور مخصوص للحيزية، وهو تصور بقي مكتومًا. فالحدود السياسية كانت تعين المقياس الفضائي للنشاط الذهني لعالم الاجتماع، حدوده الفكرية والنظرية. ومن ثمة، كانت الدولة مجاله الحيوي لا كموضوع تحليل بل كفضاء تحليل، ذلك أن سوسيولوجيا الدولة انتظرت باعتبارها حقلًا بحثيًا في علم الاجتماع في العالم العربي وباعتبارها مجال تنظير في بداية الثمانينات، حتى تظهر في الأدبيات السوسيولوجية العربية⁽¹⁷⁾.

قدّم عبد القادر الزغل توصيفًا لحالة «ثقافة علم الاجتماع»، بالمعنى الذي قصده فالرشتاين⁽¹⁸⁾، كما يلي: «كنا مبرمجين (للنزعة الماركسية الموضوعية) التي لم تكن في واقع الأمر غير الإمبريقية الوضعية تتخللها وينشطها موقف نقدي لكنه متحيز إلى الدولة في العمق. كنا وضعيين من دون قراءة أو غست كونت، وماركسيين موضوعيين مع معرفة سطحية لكتابات ماركس⁽¹⁹⁾. لذلك، «كان البحث الميداني هو القاعدة، لم نكن نحتاج إلى نظريات أو فرضيات. كانت لدينا موضوعات حددها الخطاب الإداري جيدًا»⁽²⁰⁾.

هكذا، لم يكن في استطاع علم الاجتماع إلا أن يكون سوسيولوجيا السياسات. لقد ملأت الدولة كلّ شيء، فكانت الزبون والممول ومانح الشرعية للعلم المدلل. وما كان الجهد المبذول لإحداث شرح في تلك الهيمنة عبر توسّل سوسيولوجيا نقدية غير جهد مُجهّض، لأنه كان من داخل خيارات الدولة وسياساتها التي تتبناها جلّ علماء الاجتماع العرب الأوائل، أو حملوا على ذلك⁽²¹⁾.

الرهان المفقود و الشرعية المتبادلة

لقد جيء بعلم الاجتماع، عربيًا، ليكون الإجابة الفكرية عن أسئلة سياسية طرحتها الدولة بشأن مشروع التحديث⁽²²⁾. وقد مكّنت هندسة المجتمع، بما هو أفق الدولة الناشئة وحيّز شرعيتها والمشروع «الأيديولوجي» الذي حملته كثير من علماء الاجتماع العرب، عالم الاجتماع من أن «يتفتق» وينتعث، ولكنها

17 أحمد موسى بدوي، «التكوين العلمي السوسيولوجي في المشرق العربي: علم الاجتماع بحثًا وتدرّيسًا في مصر والسودان»، المستقبل العربي، السنة 35، العدد 400 (حزيران/ يونيو 2012)، ص 139.

18 يعرف فالرشتاين ثقافة علم الاجتماع بأنها مجموعة المسلمات المنطقية والممارسات المشتركة ليس بين جميع أعضاء المجموعة في كل وقت، وإنما المشتركة بين معظم الأفراد في معظم الوقت. إنها مشتركة علنًا، ولكن الأهم من ذلك هو أنها مشتركة لاشعوريًا بحيث إن من النادر أن تجري مناقشة المسلمات المنطقية، ويجب أن تكون بالضرورة مثل تلك المسلمات المنطقية، بسيطة جدًا، بل تافهة. وإن تلك المسلمات المنطقية المشتركة مستلهمّة - لا معرّفة - من هؤلاء الذين نعتبرهم مفكرينا الأساسيين. وتتكون القائمة المعترف بها هذه الأيام لدى علماء الاجتماع في العالم بأسره من دوركهايم وماركس وفير. انظر: إيهانويل فالرشتاين، «تراث علم الاجتماع ووعده العلوم الاجتماعية»، ترجمة محمود الذوايدي، إضافات، العددان 3-4 (صيف- خريف 2008)، ص 11.

19 Zghal, p. 222.

20 المصدر نفسه، ص 223، و Lilia Ben Salem, «Propos sur la sociologie en Tunisie», Entretien avec Sylvie Mazzella, Genèses, no. 75 (Juin 2009), p. 131.

21 تذكر ليليا بن سالم أن السوسيولوجيين الأوائل الذين انتدبوا في مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية كانوا يرغمون في الوقت الذي كانوا فيه يستكملون أبحاث الدكتوراه التي كانت موضوعاتها من جنس موضوعات عملهم بالمركز، على المشاركة في الأبحاث التي كان يقوم بها المركز أو تلك المأجورة والمطلوبة من جانب إدارات ومؤسسات مختلفة. انظر: Lilia Ben Salem, «Propos : sur la sociologie en Tunisie», p. 130.

22 «هذا المسلك المعرفي السوسيولوجي الذي ينطلق من المحيط الجغرافي والقيم الثقافية مرفوض من جهة الخطاب والممارسة المؤسساتية الرسمية، التي حددت في فترة السبعينيات وظيفة العلوم الاجتماعية وعلم السوسيولوجيا تحديداً في الدور التحرري الذي يجب أن تقوم به لا الدور التفسيري، دور التحرر المخطط له... يعني ذلك أن الخطاب الرسمي حاول في فترة السبعينيات أن يجعل من العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع تحديداً مادة نضالية لا تفسيرية». انظر: الزبير، ص 129.

كبلته أيضاً ورهنته. لقد أضحي انخراط الدول السياسي في التنمية أحد أهم مبررات إسداء الأرصدة العمومية للبحث في العلوم الاجتماعية^(٢٣).

إن بواكير تأسيس أقسام علم الاجتماع في جامعات الدول العربية المستقلة حديثاً^(٢٤)، تحمل دلالات هذا الارتباط بين السوسيولوجيا والدولة، لكنه ارتباط مصلحي غدته عداوة الاستعمار، ثم غداه في ظرف لاحق الانخراط في مشاريع التحديث والتنمية. وصلب هذه العلاقة لا شك هو أن السوسيولوجيا كانت تسدي شرعية للدولة من خلال شرعنة مشاريعها معرفياً، لكن أيضاً من زاوية نظر مقابلة شرعت الدولة السوسيولوجيا حين سنحت لها فضاءات مؤسسية واجتماعية للمارسات سوسيولوجية تستقي شرعيتها منها وفيها^(٢٥).

المصلحة إذن مشتركة، والمصلحة غير الرهان، وهو ما رشح لعلاقة سياسية، وهي العلاقة الوحيدة التي تسدي لهم سلطة اجتماعية متميزة كمثقفين لهندسة المجتمع وفي تعبئة اجتماعية عبر خطابهم العلمي في خدمة المشروع القومي. كذلك بدت الوظيفية عموماً والمدرسة الفرنسية تحديداً من خلال دوركهايم وكونت أكثر الخطابات السوسيولوجية سخاء لما أغدقت به من نماذج نظرية تنادي بتناسك الكيان الاجتماعي ووحدة الهوية. كذلك بدت محافظة دوركهايم، على الرغم مما عيب عليها - ولو جاءت العيوب ما بعدية - كفاحية في سياق فعل التحرر من الاستعمار المباشر أو بعد خروجه أيضاً. في هذا السياق، يذكر الزغل: «إننا نعتقد رغم كل ذلك كون وضعية أوغست كونت هي التي كوّنت النواة الحقيقة والتي حولها صيغ البرادغيم التنموي أكثر مما هي الماركسية»^(٢٦). ف«الماركسية الموضوعية»، على حد تعبير عبد الله العروي، التي سكنت الأدبيات السوسيولوجية العربية ليست في حقيقة الأمر غير «وضعية موضوعية». وطبيعي إذن أن يكون دور المثقف السوسيولوجي في أفق هذا الالتقاء المصلحي تسجيل بنية المجتمع الموضوعية بمفاهيم «كأدوات تصاغ الفكرة في حدودها، أدوات برانية وما بعدية لبنية المجتمع وظيفتها كانت تسجيل بالطريقة الأكثر وفاء بنية المجتمع (الموضوعية)»^(٢٧).

لقد ماهت الدولة السوسيولوجيا مع مصالحها، وماهت السوسيولوجيا المجتمع مع الدولة. وجرى هذا الحلف فأسر السوسيولوجيا في دائرة الضرورة و«المحاكاة». أما الضرورة، فهي ضرورة إعادة هيكلة أجهزة الدولة بما يسمح لها بالوقوف أمام اختراقات دول الاستعمار، الثقافية والسياسية، من جهة، وضرورة إعادة هيكلة أجهزة الدولة بما يسمح لها باختراق المجتمع الأهلي وتغييره من جهة أخرى^(٢٨).

23 Ouvrir les sciences sociales: Rapport de la Commission Gulbenkian pour la restructuration des sciences sociales, présidée par Immanuel Wallerstein; trad. de l'américain par Jean-Michel et Sophie Blanquer; publ. par la Fondation Calouste Gulbenkian (Paris: Descartes et cie, 1996).

٢٤ ثريا التركي، «التكوين العلمي في العلوم الاجتماعية: حالة دول الخليج العربي»، المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٠ (حزيران/يونيو ٢٠١٢)، ص ١٥٥.
٢٥ بدوي، ص ١٣٤.

26 Zghal, p. 221.

٢٧ المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

٢٨ حدّد جون دوفينو، الذي كان أحد رواد السوسيولوجيا في تونس وأحد أهم مدرسيها قبل نشأة الجامعة التونسية، مهمة علم الاجتماع بعد الاستقلال في أن تجيب عن تأثيرات التنمية في المجتمع التونسي في مجمله وفي كيفية جعل المجتمع التقليدي يستوعب المشكلات الجديدة التي يطرحها تغير البنية الاجتماعية، وفي كيفية تعديل الاتجاهات الفكرية والذهنية للواقع. انظر: Jean Duvignaud, «La Pratique de la sociologie dans les pays décolonisés», Cahiers Internationaux de Sociologie (nouvelle série), vol. 34 (Janvier-Juin 1963).

أما المحاكاة، فهي في أتباع جهاز مفاهيمي ونظري لا يتعارض - من منظور اللحظة التاريخية المعيشة - مع الواقع^(٢٩). إنها الوضعية الطاغية آنذاك في جلّ الدول العربية^(٣٠).

سوسيولوجيا السياسات في قفص الاتهام

إن تنكّر السوسيولوجيا عند بداياتها في العالم العربي للمجتمع وولاءها للمؤسسة السياسية فوّتا عليها أن تكون فضاء للرهانات الاجتماعية، تستثمر كخطاب معرفي عن الفاعلين الاجتماعيين وأداة في الصراعات الاجتماعية^(٣١). وإذا كان الخطاب السوسيولوجي العربي في توجهاته العامة أتمس بـ«المافوق اجتماعية»، فلأنه لا يتأسس على رهان، على معنى قراءة ثقافية لمشروع اجتماعي - وهو معنى التاريخية - وبالتالي لا يستحضر فاعلاً اجتماعياً معيّنًا.

انعدام الرهان محصلة طبيعية لغياب الضدية للسوسيولوجيا، وليس المعنى أن يكون لها ضدّ (Adversaire) بالضرورة، بما هي أداة صراع اجتماعي، إنما أيضًا بأن تجعل من المجتمع فضاء ضديّات، أي فضاء صراع اجتماعي. إن كان ثمة خلاف في صلب السوسيولوجيا، فهو حول القرار السياسي، أي في مستوى أدنى من الرهان باعتباره مرتبطًا بحقل التوجهات الرمزية، أي بالتاريخية (Historicité). لقد تنكّرت جلّ الكتابات السوسيولوجية في البلدان العربية لرسم حدود السياسي قبالة توسيع فضاءات المجتمع، وتغافلت عن أن تجعل بينهما حصونًا تباعد بينهما، ولم تفتن هذه الثغرة إلا في عهد ليس بالبعيد.

هذا الفضاء، الذي افتقدته السوسيولوجيا العربية وساهمت في أن تكون يتيمته بحكم انقيادها وراء تفعيل مقدراتها للبرهنة على جدارتها لقيادة المجتمع علمًا بقوانينه وهندسة له طبقًا لرسم التحديث للدول الوطنية، كان ممتدًا في الغرب قرب المسافة الفاصلة بين الثقافي والاجتماعي. في ظل هذا الطلاق بين السوسيولوجيا والفاعلين الاجتماعيين، من المقبول واقعيًا أن يدخل علماء الاجتماع «مع بعضهم البعض في معارك أهلية.. إمّا بالأصالة عن أنفسهم أو نيابة عن أطراف سوسيولوجية متعاركة في مجتمعات أخرى (...). لقد أصبحت البدواة أفيون علماء الاجتماع العرب وفي خضم الانشغال الشديد بهذه الحرب الأهلية وبمشاغل الحياة الأخرى (...). كان فائض الطاقة والتفكير والخيال السوسيولوجي الذي يمكن أن ينصرف إلى دراسة الواقع العربي وفهمه، قد ضمّر ضمورًا شديدًا»^(٣٢).

إن بعثرة المشهد السوسيولوجي الذي يصفه سعد الدين إبراهيم عطّل أداءها العلمي، وأعاقها عن أن تؤلّف مشروعًا اجتماعيًا تتفق به الحركات الاجتماعية، وتستثمر به مطالب اجتماعية لفائدة قراءات

٢٩ شحاتة سعفان، موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر منذ بدء القرن الماضي حتى الآن، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية؛ ١٢٤ (القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٧٠)، ص ١٠٣.

٣٠ بدوي، ص ١٣٣.

٣١ «تأسست سياسة التنمية التي يفترض أن تترتب على معلومة صارمة وتصميم نظري مجدّد، على نظرة إمبريقية غير متقنة وليست ملائمة لتقدّم المعرفة العلمية المكتنزة.. بحيث إن المعلومة والاتصال بالسكان المعنيين بهذه المشروعات التنموية، ليست لها قيمة كبيرة في هذه المقاربة. فالسكان الريفيون والأميون في الغالبية منهم، ليسوا قادرين على فك شفرات المعنى الحقيقي من رسالة التنمية». انظر: Georges Balandier, *Sens et puissance: Les Dynamiques sociales*, Quadrige; 7, 3ème éd. (Paris: Presses universitaires de France, 1986).

ورد في: بوبكر، ص ١٠٧.

٣٢ سعد الدين إبراهيم، «المرجعيات الغربية للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي: مقاربة تأليفية»، المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٠ (حزيران/ يونيو ٢٠١٢)، ص ٣٤٦-٣٤٧.

للتاريخية متغيرة ومتجدّرة في الحراك الاجتماعي. كان نتاج ذلك أن انفصل الثقافي عن الاجتماعي، وتعطلت دلالة خطاب السوسيوولوجي لأنه لا يخبر عن الفعل الاجتماعي ولا يؤطره. لقد كان شغل السوسيوولوجي الشاغل الاهتمام بالتغيير (Le Changement)، وهو في حقيقة الأمر مترجم أيديولوجيًا في التحديث دونما الاشتغال (Le Fonctionnement)، بل إنه ذهب الى حدّ اعتبار الاشتغال متماهيًا مع التغيير، فكان أن ماثل الدولة بما هي فاعل تغيير بفعل الاشتغال ومحركه، فإهّى بذلك المجتمع مع الدولة. هذا الخلط كانت ترعاه ضمانات ما فوق اجتماعية للنظام الاجتماعي المشوّد؛ حتميات تاريخية تقول بالتطوّر والتحديث والتقدّم وتختلط فيها الطبيعة - «طبيعة المجتمع» - بمستقبله^(٣٣).

تُظهر منشورات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، مفصلة بحسب المجال والموضوعات وسنة الإصدار، مطابقة الأبحاث المنشورة للتوجهات والخيارات الكبرى للدولة في تونس والتي رغبت في إرساء تنمية تقوم على تحديث الدولة / الأمة هي فاعلته ومصدره؛ هكذا جاءت الإصدارات الأولى لسلسلة علم الاجتماع لتتناول مسألة التصنيع لا من باب مقارنة التبعية وتحليل الأنظمة العالمية وإنما من باب نظرية التحديث الصناعي^(٣٤). وجاء تناول الدولة لا في علاقاتها بالطبقات والحركات الاجتماعية وإنما باعتبارها فضاء الاندماج والإدماج الفكري والثقافي والسياسي^(٣٥)، وسلسلة الديموغرافيا لتبحث عن الوصفات والحلول للمشكلات التي تحول دون تحديث بنية القرابة والعائلة من خلال سياسة تحديد النسل العائلي، باعتبارها أحد الرهانات الكبرى لتحديث المجتمع، وبسبب التبعات الاقتصادية (الصحية) والسوسيوولوجية (المرأة والعائلة النووية) والثقافية التي تقف وراءها، الشيء الذي غيب تمامًا مسألة النوع في تناول مثل هذه القضايا، وأخفى الهيمنة التي تعيشها في صلب تقسيم جنسي للعائلة وللمجتمع^(٣٦)،

٣٣ يجدد مصطفى الفيلاي، أول مدير لمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، في افتتاحية أول عدد من مجلة المركز مهمة العلوم الاجتماعية بأنها «الدعامة الضرورية لسياسة التدخل المنهجية التي بها يلتزم مخطط التنمية»، انظر: المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد ١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤)، ص ٥.

نرصد على سبيل المثال، بالنسبة إلى علم الاجتماع في تونس، أن عبد القادر الزغل كان قد حمل هذا المشروع التحديثي في كتاباته منذ بداياتها. ففي تعدادها والصادرة في منشورات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، وهو المركز الذي اعتمده الدولة في شرعنة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وإسنادها بقاعدة بيانات ومعطيات علمية، نجد أن من بين ١٥ منشورًا بين مقالة ودراسة بين سنتي ١٩٦٤ و ٢٠٠٣، تسعة منها تناولت مسألة التنمية الريفية وتحديث بنية الفضاء الرعوي، وثمانية من هذه المنشورات صدرت بين سنتي ١٩٦٤ و ١٩٧٤، وهي الفترة التي رسمت فيها الدولة الإشكالية «السوسيوولوجية» لمخططاتها بتحديث البنى التقليدية الاجتماعية والذهنية. أمّا المرأة، فلم تُكتشف إلا سنة ١٩٨٧ في مقالة واحدة، وكذا المجتمع المدني سنة ١٩٩٣ والشباب سنة ١٩٨٤. إن دلالة ذكر هذا المثل ليس في فرادته باعتباره حالة، وإنما في عموميته باعتباره يعكس حال جل السوسيوولوجيين في تونس على الأقل. وبين سنتي ١٩٦٤ و ١٩٧٤، أحصي ٢٧ مقالًا من جملة ٤٠ مقالًا نشرها علماء الاجتماع في المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، وتناولت مسائل عصرة التربية وإصلاحها بما يتماشى والحداثة والمردودية الاقتصادية للتكوين، وعصرنة الفلاحة والتجربة التعاقدية، والتحضّر، والتحرر من الاستعمار، والبناء الوطني للدولة و«الذاتية الثقافية والضمير القومي داخل المجتمع التونسي»، وهو عنوان أشغال ملتقى منعقد في تونس سنة ١٩٧٤ بتنظيم مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.

34 Paul Sebag, Abdelwahab Bouhdiba et Carmel Camelleri, *Les Préconditions sociales de l'industrialisation dans la région de Tunis*, cahier du C.E.R.E.S. Série sociologique; 1 (Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1968).

35 *Identité culturelle et conscience nationale en Tunisie: Actes du colloque tenu à Tunis, 18-19 Mars 1974*, cahiers du C.E.R.E.S. Série sociologique; 2 (Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1975).

36 Mahmoud Seklani, *La Mortalité et le coût de la santé publique en Tunisie depuis l'après-guerre*, 2 tomes, cahiers du C.E.R.E.S. Série démographique; 1-2 (Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1967-1968), tome 1: *Niveaux et structures*, préface de Jean Bourgeois-Pichat, et tome 2: *La Promotion et le coût de la santé publique*, et Mahmoud Seklani, Moncer Rouissi et Mongi Behir, *La Fécondité des ménages à Tunis: Résultats de trois enquêtes socio-démographiques*, cahiers du C.E.R.E.S. Série démographique; 3 (Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1969).

وسلسلة الجغرافيا⁽³⁷⁾ التي بحثت في طرق تحديث الزراعة وعصرنة الفلاحة والعوائق التي تقف حائلاً دون تغيير النشاط الفلاحي من أجل نجاعة ومردودية أكبر دونما تطرّق إلى تقسيم الملكيات، وتقسيم العمل، وعلاقات القوى بين المزارعين والفلاحين⁽³⁸⁾. لم يكن في المستطاع في هذا الأفق الفكري الوضعي/الاشتراكي، ووفقاً للبراديغم الوظيفي الذي كان يهيمن عليه دوركهايم والبراديغم الماركسي، أن تسأل الدراسات عن ثقافة الفاعل و«عقلانيته» وعن علاقاته الاجتماعية القبلية وتشبّثه بالأرض ورمزية الشرف وزمانية الريف⁽³⁹⁾. كانت العين التي تنظر منها الأبحاث عين الدولة بأدوات وضعية. على هذا النحو، تحالفت سوسيولوجيا السياسات مع السوسيولوجيا المهنية.

هذا الوضع زاد السوسيولوجيا هشاشة حتىّ أضحى تلتقط ما تجود به الدولة عليها طلباً لرضاها المتقلّب تقلّب الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي كما نعلم لا تستقرّ على حال، لأنها أصلاً علاقة سياسية لا علاقة اجتماعية⁽⁴⁰⁾.

في ظلّ هذا المشهد، لا عجب أن تمرّ العلاقة بالدولة بمواسم، فتكيل الدولة «العقوبات» للسوسيولوجيا في أزمان أزمتهما، وتكيل هذه الأخيرة للدولة من الشتائم ما يلائمها. لا اختلاف في أن بدايات القطيعة بين السوسيولوجيا والدولة وازت تراجعاً للدولة كانت بدايتها اقتصادية ثم اجتماعية، سبقتها تراجعاً سياسية قلّصت دورها الحامي التقليدي. ولكنها أيضاً تساوقت مع خيبة أمل في تطّعات لم يبق منها غير الملحمة: «في حين كانت إعادة التوزيع تنمو بسرعة أقل من طلبات إعادة التوزيع، بدأ ينظر إلى الدول باعتبارها توفر إشباعاً أدنى، فبدأت بعض الخيبة تظهر، في وضوح النهار، في بداية الثمانينات. وبما أن تحويرات العالم غدت مذكاً تشككاً عميقاً في بلدان عدّة بخصوص الطابع الختيمي، حقاً، للتحسينات الموعودة، وبخاصة فيما يتعلّق بالآثار الحقيقية لإصلاحات المتعلقة بالدولة، صار الطابع الطبيعي للدولة بما هي وحدة تحليل، مشكوكاً فيه بجديّة»⁽⁴¹⁾.

بعض الخيبة صيغ في مفردات سياسية في أفق تحليل نقدي للممارسة السوسيولوجية احتمى فيها بتراث خلدوني يجعل العدل أساس العمران ورادف العلم بها. لذلك، كان الهدف الأول من مطلب السياسة جعلها أداة للعدل، وتعبيراً عن الديمقراطية حتى يتحقّق ازدهار السوسيولوجيا وتنتعش. فالمسألة في

37 Ezzedine Makhoul, *Structures agraires et modernisation de l'agriculture dans les plaines du Kef: Les Unités coopératives de production*, cahiers du C.E.R.E.S. Série géographique; 1 (Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1968), et Hafedh Sethom, Ahmed Smaoui et Ahmed El Aouani, *La Vieille ghaba de la Tunisie du nord-est et sa reconversion*, cahiers du C.E.R.E.S. Série géographique; 2 (Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1968).

38 كما جاءت دراسة ليليا بن سالم عن السياحة في الستينيات لتفضي إلى «توصيات» ونصائح لتطوير قطاع السياحة ضمن أفق تنموي تطوري تغيب فيه مقاربة التناقض والرهانات بين الفاعلين أيًا يكونوا، طبقات ودولة ورأس مال... لم يكن رصد الفاعلين همّ تلك الأعمال؛ لقد كانوا افتراضيين أكثر ممّا كانوا واقعيين، وكان التوجه في الأبحاث التي أنجزت عن السياحة مثلاً أو عن الفلاحين لتعميم اقتصاد التعاضد إلى رصد ما في إمكانه فعله وما يجب عليه فعله، وهي مساحات فكرية شرّعت لسياسات الدولة كي ترسم فعله وتحدده. انظر: Lilia Ben Salem, «Propos sur la sociologie en Tunisie», pp. 131-132 et Lilia Ben Salem, «Le Statut de l'acteur: social dans la sociologie tunisienne», *Correspondance*, no. 49 (Février 1998), pp. 3-9.

39 “Lilia Ben Salem, «Propos sur la sociologie en Tunisie»,» p. 133.

40 على سبيل المثال عطالة مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في تونس بعد فشل تجربة التعاضد في أواخر الستينيات، وهو الذي أنشئ سنة 1962 مع بداية تجربة الاقتصاد الموجّه تحت مسمّى معهد التخطيط والإحصائيات والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ثم أعيدت هيكلته بمسماه الحالي بين سنتي 1971 و1972، أو إغلاق معهد علم الاجتماع المغربي سنة 1970 في المغرب ليعاد فتحه سنة 1975.

41 *Ouvrir les sciences sociales: Rapport de la Commission Gulbenkian pour la restructuration des sciences sociales.*

بعض وجوهها كامنة في غياب استقلالية الحقل العلمي وتحصّنه من تدخلات السلطة التي تخضعه لمنطقها، وهو منطق موحد غير منطقي التعدد والصراع بين «وجهات نظر وإشكاليات متعددة داخل البنية الواحدة، لا يتوافق مع الطابع الذي تحاول الأقطار العربية إعطائه للتعبير الاجتماعي والذي يتوجب عليه أن يعكس الوحدة الأساسية التي يشكّلها الجسم الاجتماعي»^(٤٢).

وقد صاغ السيد ياسين في اجتهاد سوسيولوجي نقدي الممارسة السوسيولوجية بمفردات أكثر سياسية، حين اعتبر أن أزمة العلوم الاجتماعية، وعلى نحو أشمل أزمة الفكر العربي، هي تفرّعات أزمة الديمقراطية^(٤٣). وإذا كان الخروج عن طاعة «أولي الأمر» شرطاً لكسر طوق السلطة السياسية، فإن مطلب الديمقراطية يصبح واجب السلطة العلمية (علم الاجتماع)، وهو مطلب يميل إلى توسعة المجال السياسي ليحتل مشاركة السوسيولوجيا لا في صوغ القرار السياسي، أو استبداله بآخر، إنّما في ترشيده. وهناك من دافع عن هذه الحرية في تخوم سلطة الدولة التي تراقب الإنتاج السوسيولوجي بمراقبتها المؤسسات المنتجة له، من جامعات ومراكز بحث^(٤٤).

لردم الهوة في إطار صياغة خطاب لسوسيولوجيا نقدية، اقترح سعد الدين إبراهيم ما أسماه تجسير الفجوة بين المفكر والحاكم، باعتبار أن وظيفتيهما تكمل إحداهما الأخرى وظيفياً، حيث إن «موضوع الاهتمام لدى المفكر والحاكم واحد - أمور الإنسان والناس والمجتمع»^(٤٥). الخلاف هنا اختلاف رؤى، أو تفاوت في زوايا النظر للموضوع ممّا ينضج ليحمل بتجاوز نحو سوسيولوجيا العموم.

السياسي من جديد، نحو سوسيولوجيا نقدية

إن ميل السوسيولوجيا في نشأتها إلى صون السلطة، بمعنى الذود عن النظام الاجتماعي القائم، ظاهرة معروفة. وقيمة التوازن عندها محورية. لذلك، ارتبط بها استعمال الجهاز المفاهيمي للوظيفية والنزعة الوضعية، كما ارتبط بالأمبريقية الفجة والتكميم وما ذهب مذهبهما من تقنيات بحثية ميدانية. ومع ذلك، فإن اكتشاف ذلك عربياً جاء في سياق مراجعة العلاقة مع الدولة. قد يكون في ذلك إرهابات رهان اجتماعي يتشكّل حول الاستعمال الاجتماعي للمعرفة السوسيولوجية. وقد قاربت الأدبيات العربية في ذلك المسألة، وتقطّنت إلى أن أحد وجوه السوسيولوجيا المسكوت عنه والذي قد يخرج بها من ظلمات أزمتها هو أنها - مثلما اعتبر عبد الرزاق جلاي أخذاً عن بورديو - «المعرفة التي تكشف النقاب عن الصراعات والمصالح والرهانات، وهي ليست فقط مصالح الحاكمين بل أيضاً مصالح ومكانات رجال المعرفة أنفسهم، بمعنى آخر معرفة تكشف عن الخفي وعن اللامقول، إنه علم نقدي علم يزجج»^(٤٦).

٤٢ علي الكنز، «المسألة النظرية والسياسية لعلم الاجتماع العربي»، في: محمد عزت حجازي [وآخرون]، علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٠٤.
٤٣ السيد ياسين، «الديمقراطية والعلوم الاجتماعية: دراسة حول مسائل التشريع والنقد والالتزام»، ورقة قدمت إلى: «إشكاليات العلوم الاجتماعية في الوطن العربي»، الندوة السنوية للمركز القومي للبحوث، القاهرة، ٢٦-٢٨ شباط/ فبراير ١٩٨٣.
٤٤ جيهنة سلطان العيسى، «البحوث الاجتماعية في الخليج العربي: رؤية نقدية»، المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٤٤ (شباط/ فبراير ١٩٩١)، ص ١١٦.

٤٥ سعد الدين إبراهيم، «المفكر والأمير: تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب»، في: الأثولوجيا العربية، تقديم الطاهر لبيب (بيروت: الجمعية العربية لعلم الاجتماع؛ تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٩)، ص ٢١٨.

٤٦ عبد الرزاق جلاي، «علم الاجتماع بين الالتزام والأداتية»، المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٤٦ (نيسان/ أبريل ١٩٩١)، ص ٨٤.

وقد خرجت اجتهادات- يعبر عنها بمصطلحات سياسية- عن السائد من الرؤية، بحثًا عن تدشين سوسيولوجيا مهنية تسعى إلى تطوير الشروط الإيستيمولوجية والمنهجية للإنتاج السوسيولوجي العربي، فكان أن صيغت الفكرة كالآتي: «إن استقلالية هذه العلوم تجاه الساحة السياسية لم تعد بديلاً بل ضرورة، ومن أجل ذلك يتعين إرساء قواعد وأخلاقيات يحددها رجال العلم من خلال مقاييس خاصة بكل علم وقوانين وهيكله رتيبة تسمح بالتقييم الذاتي لنتائجها. وبالفعل يتعين تأسيس علاقات القوى العلمية - داخل كل علم- لتحمية من (علاقات القوة الاجتماعية المنظمة حول قواعد أخرى مثل السلطة والمال... إلخ. ووفق مقاييس أخرى للنجاح، مثل وسائط الإعلام والترقيات الإدارية والامتيازات... إلخ. ولقد كان هذا البناء الصعب والمتجدد على الدوام (للاستقلالية) والذي يمكن أن نسميه (الحياض الأكسيولوجي) المحور الحقيقي لمناقشاتنا. إلا أن التموضع السياسي عتمها بشكل كبير»^(٤٧). في هذا السياق يتنزل تأسيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

بين حادث تأسيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع والدولة تواطؤ في سياق تراجعات أملتتها وقائع تزامنت مع مراجعات في اتجاه سوسيولوجيا نقدية، أو هي فرضتها. والمشهد عموماً مشهد هزيمة وانحسار العرب وحصارهم، سياسياً: معاهدة كامب ديفيد وضرب المفاعل النووي بالعراق واحتلال لبنان والعدوان الأميركي على ليبيا؛ اقتصادياً: أزمات اقتصادية نتيجة تكلس تبعية الليبرالية متوحشة؛ ثقافياً: تراجع المرجعيات العربية الكبرى بمثقفها؛ اجتماعياً: اهتزازات اجتماعية واستقطابات جديدة في مجتمعات اشتدت دولتها وطفوح «حركات اجتماعية» بدلت المشهد الاجتماعي؛ سوسيولوجياً: ظهور براديغمات جديدة ومقاربات تسترجع الفاعل وتستحضره في قلب منهجياتها.

كانت محصلة الحوادث موازية وملائمة للقول بضرورة مراجعة الإنتاج السوسيولوجي العربي. فهناك «تجانس بنوي» حتى لا نقول هناك تطابق بين سياق متأزم وشيوع فكرة المراجعة كصيغة ليست ضرورة معرفية لمقاربة السوسيولوجيا في البلدان العربية. كان ذلك في الإمكان لو لم تتدخل عوامل ضاقت بفعلها المراجعة إلى حدود الفاجعة، وتقلص وعي الممكن إلى الوعي التجريبي.

لقد انحصرت النقاشات في مؤتمر تأسيس الجمعية بين موقف يقول بعلم اجتماع عربي منتصر لخصوصية ثقافية ضد «إمبريالية معرفية و لغوية» من جهة، ومن جهة أخرى موقف يرغب إلى مراجعة نقدية للبراديغمات السوسيولوجية الغربية والتفكير في مقاربات جديدة انطلاقاً من معرفة أفضل بالسوسيولوجيا في العالم، باعتبارها علماً كونياً، والسوسيولوجيا في الفضاء العربي.

ومهما يكن من أمر هذه الاجتهاد، فإن المجمعين عليه ظلوا أقلية؛ فالغلبة لم تكن في اتجاه تحييد علم الاجتماع، لأن الحياض، بحسب الرؤية السياسية، تأويل وظيفي محافظ لعلاقة السوسيولوجيا بالواقع وبالنظام الاجتماعي، وإنما كانت في اتجاه استبدال الالتزام لفائدة الدولة بالانحياز «صراحة إلى جماهير الشعب.. وهذا يقتضي منا إنهاء (فوقية) الصراعات الاجتماعية أي عدم ارتباطها بجماهير الشعب، والإسهام في حسمها عن طريق رفع وعي الجماهير إلى الحد الذي تصبح فيه طرفاً مؤثراً فيها لا مجرد موضوع لها»^(٤٨).

هذا الميل إلى أن تستحيل السوسيولوجيا أداة صراع في الفضاء الاجتماعي، فيصير التزامها من التزام

٤٧ علي الكنز، «السلطة والعلم متابعة تجربة جماعية»، إضافات، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨)، ص ١٢٢.

٤٨ محمد عزت حجازي، «الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي»، في: حجازي [وآخرون]، ص ٤٢.

بقضايا الدولة إلى التزام بقضايا المجتمع بمختلف فئاته، له جذور وباع في تكاثر على نحو مثير للانتباه، من ترجمات المدونة الماركسية أو أدبيات عنها في الفضاء السوسولوجي العربي، ولا سيما في بداية السبعينيات^(٤٩). ومهما يكن من أمر السجلات النظرية بشأن مسألة الموضوعية في علم الاجتماع، فإنها لم تكن في أفق سوسولوجيا مهنية تبحث في تميزه كعلم واختصاص عن العلوم «الصحيحة»، أو في آفاق مناهجه وموضوعاته ومفاهيمه وطرق الاختبار وشروط العلمية فيه. النقاش حول هذه المسألة لم يكن نقلاً لما دار في الغرب من جدالات إيستيمية حول شرعية علم الاجتماع بما هو علم. أصل المسألة هو كيف تنتكر السوسولوجيا لنشأتها التي ارتنت أصلاً بانحيازها إلى الدولة من غير أن تفقد مكسبين: شرعيتها العلمية ضمن تقسيم علمي للعمل لفائدة العلوم الصحيحة أضحي يتعزز بتوجهات الدولة نحو دعمها وتبنيها ضمن تصوّر اقتصادي مقول للعلوم، وشرعيتها الاجتماعية التي اكتشفتها حديثاً ورأت ألاّ مسلك لتحسينها إلاّ عبر سوسولوجيا نقدية بتنزيل علم الاجتماع صراعات المجتمع، تعزّي رهاناتها، فتكون طرفاً فيها وتنفذ تبعاً لذلك إلى «هوموم المجتمع الكبرى والمشكلات الاجتماعية»^(٥٠). والخلاصة هي «أن علم الاجتماع لا بد من أن تكون له وظيفة أيديولوجية لكي يكون الباحث مهتماً وملتزماً بقضايا الإنسان والمجتمع الجوهرية، ويعطى مجتمعه الأدوات المعرفية والعلمية التي تمكنه من تحقيق طموحاته»^(٥١) التي هي غير الطموحات الرسمية. لقد ضيق جهد النقد أفق النقد، فحال دون بلورة سوسولوجيا العموم لتكون جسراً لعلاقات تواصلية مع الجمهور بخصوص قضاياها.

إن ميل السوسولوجيا في بعض البلدان العربية نحو أن تصوغ لها هوية تعرف بها ذاتها، مستقلة عن تلك التي أرادت الدولة فرضها عبر مؤسساتها واختياراتها^(٥٢) فتنقل من سوسولوجيا السياسات إلى سوسولوجيا العموم، يفتح حواراً مع المجتمع بما فيه من فاعلين وينشئ فضاء ضدية - والضدية غير العداوة منفردة أو المنافسة لوحدها، إذ هي إضافة إلى ذلك كله تفاعل أيضاً يدعو إلى ردّات فعل وإلى علاقات تفاوض وتبادل وتواصل على معنى هابرماس - لم يتشكّل في اتجاه أن يكون حركة اجتماعية وأن يستمر تاريخاً وبتراكم. وعلى الرغم من الاختلاف والاجتهادات ومحاولات التجاوز التي عرضنا بعضها، فإنها عجزت عن أن تمثل توجّهاً ثقافياً أو قراءة مغايرة لرهان بدأ يتشكّل: الاستعمال الاجتماعي للمعرفة السوسولوجية.

وقد تفتن علي الكنز في موقف «ناشز»، وتطويراً لسوسولوجيته المهنية، إلى أن الخطر الذي يهدّد علم

٤٩ على سبيل المثال كتابات سمير أمين وترجمة سمير نعيم وفرج أحمد فرج قضايا علم الاجتماع: دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي تأليف أوسيبوف سنة ١٩٧٠، وترجمة كتاب س. بوبوف نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر سنة ١٩٧٤ ومطالعات نقدية في الاتجاه السوفياتي في علم الاجتماع لعبد الباسط عبد المعطي سنة ١٩٧٧. انظر: جينادي فاسيليفتش أوسيبوف، قضايا علم الاجتماع: دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي، ترجمة سمير نعيم أحمد وفرج أحمد فرج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)؛ س. ي. بوبوف، نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر، ترجمة نزار عيون السود (دمشق: دار دمشق، ١٩٧٤)، وعبد الباسط عبد المعطي، مطالعات نقدية في الاتجاه السوفيتي في علم الاجتماع (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٩٧٧).

٥٠ حجازي، «الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي»، ص ١٧.

٥١ المصدر نفسه، ص ١١٤.

٥٢ «ويزداد الوضع خطورة في البلدان العربية لأن السوسولوجيا تمارس فيها بشكل رئيسي من خلال مؤسسات جامعية تابعة للسلطات الرسمية، التي تعمل لتلبية حاجات الدولة، وتنطلق من وجهة نظرها في تحديد الحاجة الاجتماعية وليس من استنتاجات علماء الاجتماع. وتظل وجهة النظر هذه، مهما تمتعت الدولة التي تحملها بصفة التنوير، أحادية الجانب ومطلقة». انظر: الكنز، «المسألة النظرية والسياسية لعلم الاجتماع العربي»، ص ١٠٣.

الاجتماع في العالم العربي إنما يسكن الرؤية الدولية (Etatiste) لعلم الاجتماع، بما تحتمله من اختيارات منهجية (الأمبيريقية الكمية)، وأيديولوجية (الوضعية المحافظة)، وبحثية (المشكلات الاجتماعية معزولة عن سياقها الاجتماعي والتاريخي)، والرؤية المضادة للنزعة الدولية. وهما سيان: التزام سياسي في كلتا الحالتين، «ومن هنا جاء بالتالي الانزلاق السريع - والذي يختلف حدة بحسب البلدان - من النشاط العلمي إلى الأيديولوجية بمعنى التعميم المجرد... غير مبالين بالقوانين العلمية وبظروف إنتاج المعرفة»^(٥٣).

هكذا كان صوغ «الرهان» صوغاً سياسياً استوقفته مصطلحات فكرية بمضامين سياسية، والأرجح أوقفته في أفق سوسولوجيا نقدية: «فالأمر الذي لا يخطئه التحليل الموضوعي لانحياز المشتغلين بعلم الاجتماع في المنطقة العربية هو أن العلم نشأ «تبريراً» للنظام القائم - الذي كانت وما زالت تسيطر عليه شرائح من شبه الإقطاع والبورجوازية الكبيرة والمتوسطة - بل ومحافظاً عليه مدافعاً عنه»^(٥٤).

لقد استطاع «براديجم» السياسة تحييد ما كان يعارض سلطته وأحكامه في الخطاب السوسولوجي من أنوية اجتهاد رأيت في عقدة السياسة والتسييس يميناً أو يساراً^(٥٥) وأدأ لإمكانات سوسولوجيا مختلفة. لكنها اجتهادات لم تتعمق لتصل إلى إبداع يخرج بالخطاب عن الوشائج الموثقة بالدولة، فبقيت بدعة.

كان ذلك في غياب القدرة على أن ترتبط السوسولوجيا بالفاعلين الاجتماعيين الذين يجعلون من الأولى مطلباً يستفيدون منه في اتجاه بديل ثقافي تاريخي. حينها يمكن أن تكون السوسولوجيا وسيطاً بين الثقافي والاجتماعي، منتجة للدلالة التي تعلق في خلافات تبدو نظرية، وكان في الإمكان أن تكون كذلك، سوى أن آليات التفكير فيها كانت آليات سياسية.

وأدرج أحمد زايد هذا الموضوع في باب «الشروط الحاكمة لإنتاج المعرفة السوسولوجية. فجزم بحضور الدولة في جميع الأحوال على نحو ما في «العقل المنتج للثقافة، سواء أقام هذا العقل جسوراً واضحة مع الدولة أو أقام معها علاقة نافذة أو رافضة»^(٥٦). المهم أن هوية السوسولوجيا ظلت تتحدد إماماً مع الدولة وإماماً ضدها، وفي كلتا الحالتين، ثمة تحديد سلبي للذات، لا خير فيه كي يكون قاعدة بناء هوية اجتماعية تؤسس لفعل اجتماعي مستقل.

ما هو غالب في النصوص المراجعة للسوسولوجيا في البلدان العربية، رفض للدولة يسكنه خضوع لها. فتأكيد أن علاقة الضد - وهنا الدولة - بالرهان الذي تبلور جينياً في الاستعمال الاجتماعي للمعرفة السوسولوجية، هي علاقة برانية عن الفاعل الاجتماعي (عالم الاجتماع)، ينفي كل رغبة في الالتزام بهذا الرهان اجتماعياً وليس سياسياً كما رأينا، الشيء الذي يدفعه إلى التنديد بالهيمنة (غياب الحريات والديمقراطية، ورقابة السلطة للإنتاج المعرفي...) ويجعله يعرف ذاته في حدود حاجات تنظيمية وأخلاقية، فتتحول مواقع الفعل السوسولوجي إلى صراع ضد العقبة التي تحول دون بلورة سوسولوجيا مستقلة. إن التعريف السلبي للضد، وهو مواز لتعريف سلبي للذات باعتبارها يتيمة «العدو الاجتماعي»، يؤول طبعاً إلى مطالب مؤسساته التي تهدف إلى المشاركة لملء فراغ أضحت تعانيه السوسولوجيا؛ إذ «هناك

٥٣ الكنز، «السلطة والعلم متابعة تجربة جماعية»، ص ١٢١.

٥٤ حجازي، «الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي»، ص ١٧.

٥٥ في واقع الأمر كانت السوسولوجيا دوماً يسارية ثورية مع الدولة ضد الاستعمار والتخلف، أو ضد الدولة مع «الطبقات» ضحية سياسات التحديث.

٥٦ أحمد زايد، «إنتاج المعرفة السوسولوجية العربي»، إضافات، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨)، ص ١٠٧.

أزمة ثقة بين العلوم الاجتماعية في البلدان العربية وبين المؤسسات الرسمية، والسبب هو في عدم اكتشاف أهميتها في ميدان التخطيط الاجتماعي والاقتصادي^(٥٧).

هي مطالب تحتل بمطالب تنظيمية ترجو الدفاع عن وضعية مهتدة وعن حالة اهترأت لفرط مشكلات يسببها غياب «السياسات العلمية» و«تعزيز المراكز البحثية»، وأخرى تتعلق بالأوضاع المادية للباحثين و«بمستلزمات البحث العلمي» من أجهزة ومعلومات وبيبلوغرافيا، «وضعف في التكوين»، و«قلة الإطار المدرّس». وهي مطالب، وغيرها كثير، نجدتها ماثوثة في أغلب ما كتب، تقييماً، عن السوسولوجيا، صلب الفضاء العربي^(٥٨).

هذه المطالب لا تميل إلى رفض الدولة وإلى استعداد الخطاب المتسيس الذي عرضناه، وإنما تطلب الدولة حيثياً؛ فحتى الديمقراطية المطلوبة هي ديمقراطية الدولة الراعية التي تعيد إلى الأذهان الأزمنة الذهبية التي عاشتها السوسولوجيا حين كانت تستظل بظللها؛ هو حنين إلى سوسولوجيا السياسات باعتبارها الممارسة الوحيدة التي تضمن الموارد للسوسولوجيا والمنزلة الرفيعة أيضاً للسوسولوجيين. وهو طلب لاسترجاع الدولة دورها الذي تبرّمت منه، فانعكس سلباً على إمكانات البحث ومقدراته المادية والتنظيمية، الأمر الذي دفعه إلى الانخراط، تبعاً لذلك، في علاقة مشيئة بمتطلبات السوق، وهو ما عبّر عنه بتحوّل الأبحاث السوسولوجية إلى مقاولات، وتحوّل المثقف إلى خبير^(٥٩). هذا الطلب هو الوجه المخفي من القول الاستنكاري والتنديدي المشحون.

مهها يكن من أمر، فإن حالة من الصدع والتشقّق أصابت الفكر السوسولوجي عربياً. إن تصور الصراع على أنه صراع خصوصي يرتبط بفتة اجتماعية، هي علماء الاجتماع، لها مطالب خاصة وأهداف محدودة باعتبارها مجموعة ضغط لا فاعلين اجتماعيين منخرطين في رهان اجتماعي، يحطّم الفاعل جذاذاً ويُسقط رهاناته، وهو ما يجعله يعرف نفسه ضياعاً في جزئيات الاختصاص خوفاً من فقدانه. محصلة ذلك أن بقيت المراجعة السوسولوجية في مستوى العلاقة بالمطالب التنظيمية التي اختلقت بالمستوى المؤسساتي، حيث القرار، وعجزت عن أن تتعدى ذلك إلى مستوى الرهان الذي هو الضمان الوحيد لجعل السوسولوجيا العربية حركة اجتماعية تاريخية مستمرة ومترامية.

فكر الأزمة، إجهاض سوسولوجيا العموم

إن الإجماع العربي حول السوسولوجيا إجماع على أزمته. ولا تتم الأزمة وجوداً وعدمًا بقدر ما يهم الإجماع عليها، وهو إجماع متأ من انسياب استعمال دارج للمفهوم جعله يتسبب معرفياً ويشحن بدلالة

٥٧ فردريك معتوق، منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١٣٩-١٤٠.

٥٨ محمد عبد الله البياتي، في: أزمة البحث العلمي وهجرة الأدمغة في البلاد العربية وتركيا: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للبحث العلمي المنعقد في فيفري، ١٩٩٨ بزغوان، تقديم عبد الجليل التميمي، السلسلة الرابعة. البحث العلمي؛ ٥ (تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ١٩٩٩)، ص ١٧، وإبراهيم حداد، «موقوفات عمل الباحث العربي في مؤسسة علمية»، شؤون عربية (تونس)، العدد ٦٨ (١٩٩٠).

٥٩ ذكر أحمد مجدي حجازي، من بين ما ذكر في تشخيصه لأزمة علم الاجتماع العربي، أن «الانفصال بين العلم والإنتاج، بين العلم السوسولوجي والنخب السياسية وبين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية هو مظهر من مظاهر الأزمة في وطننا العربي». انظر: أحمد مجدي حجازي، «أمية المثقف العربي: الإبداع وأزمة الفكر السوسولوجي»، في: الطاهر لبيب [وآخرون]، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٩٦.

غيبية منها يتغذى. ولعل المدلول العقائدي للأزمة ما أفسى تبيّنه باستسهال استعماله، حيث اللاأزمة أحياناً وحيث يصير كل شيء مأزوماً.

هكذا شرّح سوسيولوجيون عرب كثر القول بأن الأزمة تسكن كل شيء؛ «إن الأزمة حاضرة في الاجتماع العربي الإسلامي، وبالتالي في الدراسات الاجتماعية أو النفسية أو التاريخية في الوطن العربي»^(٦٠).

يغيب في الخطاب السائد تعريف الأزمة، وما يحدث أن الجهد يرنو إلى تصويرها في دوائر متداخلة يتلعب كبيرها صغيرها، بحسب ما يضاف إلى الأزمة من ملحقات ومجرورات، فهي أزمة «نماذج وفراغ نظري ومنهجي ومفاهيمي دائم لأننا تعودنا نقل العلوم»^(٦١)، وهي إذا انتقلنا إلى دائرة أكبر «أزمة المنهج في علم الاجتماع تولد من رحم الأزمة الاجتماعية ذاتها»^(٦٢)، ثم هي - في تجلياتها الكبرى - «أزمة تخلف حضاري على كل المستويات»^(٦٣). تقرأ الأزمة من خلال تجلياتها، وتعسر قراءة أحد هذه التجليات أو مستويات القراءة من دون المرور بالتي تليها وتكبرها؛ فأزمة علم الاجتماع من أزمة الفكر وأزمة التخلف، وأزمة التخلف من أزمة التبعية، وأزمة التبعية من أزمة الحضارة. أمّا الأزمة، فلا تدركها الأبصار مثلما تدرّكنا هي وتسكننا. وإدراك علة وجودها مسألة فيها اختلاف. ولأن الأزمة شيء مجهول، فإن الحديث عنها يفترض الاعتقاد فيها أيضاً. والاعتقاد شرّح القول في التجليات دون سواها. ولأنها كذلك، فإن السؤال عن الأزمة يبدأ من حيث يقع الإيمان بها، إذ هو سؤال ينشأ مابعدياً للاعتقاد فيها ولا يأتي سابقاً لمقاربتها معرفياً وإخضاعها لحدة السؤال السوسيولوجي كواقعة لها دلالاتها السوسيولوجية^(٦٤)، وهو موقف له امتداداته الثقافية. هذا الموقف هو بمنزلة المحل الهندسي الذي ينتزل فيه الحديث عن السوسيولوجيا في المنطقة العربية؛ فيه رغبة في إخفاء الطابع الظرفي والحديث لها وفي الموقف منها، ومن ثمّة في تسويغ زاوية النظر إليها، وهي حتماً زاوية غير سوسيولوجية. فأن ينظر إلى الأزمة على أنها ملحقة بدوائر تكبرها أو هي تبتلعها أنظمة ما فوق اجتماعية، فإن في ذلك تأجيلاً للنظر إلى أجل غير معلوم واستقالة من النظر إليها سوسيولوجياً.

إن ترشيح «مفهوم» الأزمة لمقاربة الإنتاج السوسيولوجي في الدول العربية مؤشّر عجز ويتضمّن رغبة في إخفاء هذا العجز عن الجهد النظري الذي يفضي إلى بناء عمومها والحوار معه في «همومه»، مثلما فيه تواطؤ مع خطاب أكاديمي وسياسي، أيضاً، يبقى الأزمة في حدود السوسيولوجيا بما هي اختصاص علمي، ويقربها بخصوصية نابذة تجديعها أكثر كثافة في التساؤل عن شرعية وجود السوسيولوجيا عربياً^(٦٥). هذا المشهد الكوارثي لا يبقى في تضاريس الإنتاج السوسيولوجي غير العدم، حيث تُعْمَط إمكانات السوسيولوجيا في الفضاء العربي خارج دائرة الدولة وتعدم آفاق تجديدها. فالأزمة بهذا الاستعمال تعني النهاية، ولم تعن قط «نقطة أوج» لتحوّل ممكن تغني عن هذه النهاية.

٦٠ رضوان السيد، «نحو علم اجتماع عربي»، الوحدة العربية، العدد ٥٠ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨)، ص ١٨٧.

٦١ عبد القادر عرابي، «علم الاجتماع العربي بين العالمية والمحلية»، إضافات، العدد ٢ (١٩٩٩)، ص ٧٨.

٦٢ غالي شكري، «الإشكاليات المهمة في الطريق العربي إلى علم اجتماع المعرفة»، في نحو علم اجتماع عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٩١.

٦٣ حجازي، «أمية المثقف العربي»، ص ٨٢.

٦٤ يستحضرنا هنا تساؤل أبي بكر أحمد باقادر عن غياب التحليل والدراسة الاجتماعية في الفكر العربي. انظر: أبو بكر أحمد باقادر، «تراث وتحديات وآفاق العلوم الاجتماعية في العالم العربي»، إضافات، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨)، ص ٧٧.

٦٥ سعد الدين إبراهيم، «تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من إثبات الوجود إلى تحقيق الوجود»، في: حجازي [وآخرون]، ص ٣٤٤.

إن تعريف السوسولوجي للذات سلبيًا يفضي إلى سوسولوجيا «المن دون» (من دون ديمقراطية وحرية واستقلالية وإمكانات...) ويعدم في آفاقه أن تكون له سوسولوجيا، فينيها وهما في يوتوبيات تصاغ في برامج «النحويات» و«الينبعيات»، ويضحى الحديث عن السوسولوجيا دومًا حديثًا عن اقتصاد النقص؛ هذا التوجه هو الأكثر محافظة وإن ارتدى ألبسة ثورية وبدا أكثر جذرية ضد «الإمبريالية العلمية»، ويستحيل المطلوب تكريسًا الموجود، ليس اختيارًا ولا مُرادًا ذلك ضرورة، إنما هو حصيلة منطقية لخطابات تتأسس على ما تملك، وترى العدم في ما تملك أو ما يمكن أن تملكه. ومن الطبيعي أيضًا أن تحتزل وتتوارى أيضًا التقييمات للأدبيات السوسولوجية العربية في بيانات في «ما العمل»^(٦٦). هي عبارة عن خطط إجرائية علاجية وتوصيات على الطريقة السياسية لعلم اجتماع «مريض»^(٦٧).

خاتمة

لقد نشأت السوسولوجيا في أوروبا في منعطفات تاريخية ثقلاً كانت فيه حاجة إلى إجابات عن أسئلة الإنسان والمجتمع والحضارة، وساهمت بقدر غير قليل فيها. ثم ظهرت في مجتمعاتنا العربية في منعطفات ثقلاً أيضًا بعد خروج الاستعمار، وشهدت تحولاتها في أزمنة الضراء وحين البأس في الثمانينيات. وعلم العمران ذاته نشأ بحثًا عن عمران جديد واجتماع بشري دائم في سياق حوادث كبرى حبل بالتغيرات عندما- والقول لابن خلدون في مقدمته- «انتفض عمران الأرض انتفاض البشر... وكأنها نادى لسان الكون، في العالم بالخموم والانتقاض، فبادر بالإجابة والله وارث الأرض ومن عليها. وإذا تبدلت الأحوال جملة فكأنها تبدل الخلق من أصله، تحوّل العالم بأسره وكأنه خلق جديد، ونشأة مستأنفة وعالم محدث».

إن المنعطف الذي تعيشه المنطقة العربية في ربيعها جزاء الثورات والانتفاضات فرصة لا ينضج علم الاجتماع إلا بمثلها؛ فإن هو تلقّفها في البلدان العربية يكون له ربيع أيضًا، فتكون له مناسبة للافتكاح من أسر الدولة ولتطوير نظرياته، فيكون له تبعًا قول وباع في تفكيك ما يحدث ومساهمة في صوغ أجوبة لا تتعلق بفهم ما يجري مجرى التغيرات العميقة والخفية فقط، ولما يستطع إلى ذلك سبيلًا لقصور في النظريات والمقاربات، وإنما صوغ أجوبة أيضًا عن سؤال ما العمل؟

لأجل ذلك، على علم الاجتماع أن يوسع من دائرة الحريات التي تحققت. وذلك مبتغى لا يتهيأ بسوسولوجيا سياسية بل بسوسولوجيا للعموم يُبرز فيها وبها الفاعلين الجدد ودلالاتهم ومعانيهم التي يحملونها في أفعالهم، ويُخرج بها الحركات الاجتماعية من الصمت والظل والتردد. ولأجل ذلك أيضًا، عليه أن يكون جزءًا من الفضاء العمومي الذي يتعين أن يتبلور ويتوسع ضمناً لاستمرارية هذا الحراك إلى أمدائه حتى لا يضيق بأهله على أهله بفعل جلبة خطاب سياسوي وقانوني تقني جاف يُجهض لا محالة تلك الانتفاضات، ويقتل الثورات فيها وهي أجتة.

٦٦ انظر: حجازي، «الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي»، ص ٣٦، وعراي، ص ٨٢.

٦٧ من التساؤلات المحيرة حقًا تلك المتعلقة بدلالة الربط بين علم الاجتماع والأزمة دون غيرها من العلوم، أو على الأقل بدرجات أدنى حدّة وجدلا.

المراجع

١ - العربية

كتب

- اتجاهات العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أعمال ملتقى ٢-٣ مارس ١٩٨٨ المنعقد بوهان
Tendances des sciences sociales dans le monde arabe= وهران، الجزائر: وحدة البحث
في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، ١٩٩١.
- أزمة البحث العلمي وهجرة الأدمغة في البلاد العربية وتركيا: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للبحث العلمي
المنعقد في فيفري، ١٩٩٨ بزغوان. تقديم عبد الجليل التميمي. تونس: مؤسسة التميمي للبحث
العلمي والمعلومات، ١٩٩٩. (السلسلة الرابعة. البحث العلمي؛ ٥)
- الأنتلجنسيا العربية. تقديم الطاهر لبيب. بيروت: الجمعية العربية لعلم الاجتماع؛ تونس: الدار العربية
للكتاب، ١٩٨٩.
- أوسيوف، جينادي فاسيليفتش. قضايا علم الاجتماع: دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي.
ترجمة سمير نعيم أحمد وفرج أحمد فرج. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠.
- بوبوف، س. ي. نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر. ترجمة نزار عيون السود. دمشق: دار دمشق،
١٩٧٤.
- حجازي، محمد عزت [وآخرون]. علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. بيروت:
مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧)
- سعفان، شحاتة. موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر منذ بدء القرن الماضي حتى الآن. القاهرة: المجلس
الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٧٠. (مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية
الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية؛ ١٢٤)
- عبد المعطي، عبد الباسط. مطالعات نقدية في الاتجاه السوفيتي في علم الاجتماع. القاهرة: مطبعة الأمانة،
١٩٧٧.
- لبيب، الطاهر [وآخرون]. الثقافة والمثقف في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،
١٩٩٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٠)
- معتوق، فردريك. تطور الفكر السوسولوجي العربي. طرابلس، لبنان: جروس برس، [١٩٨٧].
- _____ . منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات
والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

دوريات

- إبراهيم، سعد الدين. «المرجعيات الغربية للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي: مقارنة تأليفية». المستقبل
العربي: السنة ٣٥، العدد ٤٠٠، حزيران/ يونيو ٢٠١٢.

- باقادر، أبو بكر أحمد. «تراث وتحديات وآفاق العلوم الاجتماعية في العالم العربي». إضافات: العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.
- بدوي، أحمد موسى. «التكوين العلمي السوسولوجي في المشرق العربي: علم الاجتماع بحثاً وتدریساً في مصر والسودان». المستقبل العربي: السنة ٣٥، العدد ٤٠٠، حزيران/يونيو ٢٠١٢.
- بوبكر، بوخریسة. «السوسولوجيا المغاربية: بين التركة الكولونiale ورحلة البحث عن الهوية». إضافات: العدد ١٥، صيف ٢٠١١.
- بوراووي، مايكل. «نحو سوسولوجيا للعموم». ترجمة مها بحبوح. إضافات: العدد ١٠، شتاء ٢٠١٠.
- التركي، ثريا. «التكوين العلمي في العلوم الاجتماعية: حالة دول الخليج العربي». المستقبل العربي: السنة ٣٥، العدد ٤٠٠، حزيران/يونيو ٢٠١٢.
- جعيط، هشام. «النهضة وحركات الاصلاح ومفهوم الثورة في العالم الإسلامي الحديث». المستقبل العربي: السنة ٤، العدد ٣٨، نيسان/أبريل ١٩٨٢.
- جلالي، عبد الرزاق. «علم الاجتماع بين الالتزام والأداتية». المستقبل العربي: السنة ١٣، العدد ١٤٦، نيسان/أبريل ١٩٩١.
- حداد، إبراهيم. «معوقات عمل الباحث العربي في مؤسسة علمية». شؤون عربية (تونس): العدد ٦٨، ١٩٩٠.
- زايد، أحمد. «إنتاج المعرفة السوسولوجية العربي». إضافات: العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.
- زايد، أحمد. «سبعون عاما لعلم الاجتماع في مصر». مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة): السنة ٥٦، العدد ٤، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.
- الزبير، عروس. «مدخل إلى تاريخ وواقع الممارسة السوسولوجية: المدرسة المغاربية نموذجاً». المستقبل العربي: السنة ٣٥، العدد ٤٠٠، حزيران/يونيو ٢٠١٢.
- السيد، رضوان. «نحو علم اجتماع عربي». الوحدة العربية: العدد ٥٠، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.
- عراي، عبد القادر. «علم الاجتماع العربي بين العالمية والمحلية». إضافات: العدد ٢، ١٩٩٩.
- العيسى، جهينة سلطان. «البحوث الاجتماعية في الخليج العربي: رؤية نقدية». المستقبل العربي: السنة ١٣، العدد ١٤٤، شباط/فبراير ١٩٩١.
- فالرشتاين، إيمانويل. «تراث علم الاجتماع ووعده العلوم الاجتماعية». ترجمة محمود الذواودي. إضافات (بيروت): العددان ٣-٤، صيف-خريف ٢٠٠٨.
- الكنز، علي. «السلطة والعلم متابعة تجربة جماعية». إضافات: العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.
- المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية: العدد ١، أيلول/سبتمبر ١٩٦٤.

ندوة

«إشكاليات العلوم الاجتماعية في الوطن العربي». (الندوة السنوية للمركز القومي للبحوث، القاهرة، ٢٦-٢٨ شباط / فبراير ١٩٨٣).

٢ - الأجنبية

Books

- Annuaire de l'Afrique du Nord*. Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1989.
- Balandier, Georges. *Sens et puissance: Les Dynamiques sociales*. 3^{ème} éd. Paris: Presses universitaires de France, 1986. (Quadrige; 7)
- Identité culturelle et conscience nationale en Tunisie: Actes du colloque tenu à Tunis, 18-19 Mars 1974*. Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1975. (Cahiers du C.E.R.E.S. Série sociologique; 2)
- Makhlouf, Ezzedine. *Structures agraires et modernisation de l'agriculture dans les plaines du Kef: Les Unités coopératives de production*. Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1968. (Cahiers du C.E.R.E.S. Série géographique; 1)
- Ouvrir les sciences sociales: Rapport de la Commission Gulbenkian pour la restructuration des sciences sociales*. Présidée par Immanuel Wallerstein; trad. de l'américain par Jean-Michel et Sophie Blanquer; publ. par la Fondation Calouste Gulbenkian. Paris: Descartes et cie, 1996.
- Sebag, Paul, Abdelwahab Bouhdiba et Carmel Camelleri. *Les Préconditions sociales de l'industrialisation dans la région de Tunis*. Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1968. (Cahier du C.E.R.E.S. Série sociologique; 1)
- Seklani, Mahmoud, Moncer Rouissi et Mongi Behir. *La Fécondité des ménages à Tunis: Résultats de trois enquêtes socio-démographiques*. Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1969. (Cahiers du C.E.R.E.S. Série démographique; 3)
- Seklani, Mahmoud. *La Mortalité et le coût de la santé publique en Tunisie depuis l'après-guerre*. 2 tomes. Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1967-1968. (Cahiers du C.E.R.E.S. Série démographique; 1-2)
- Tome 1: *Niveaux et structures*. Préface de Jean Bourgeois-Pichat.
- Tome 2: *La Promotion et le coût de la santé publique*.
- Sethom, Hafedh, Ahmed Smaoui et Ahmed El Aouani. *La Vieille ghaba de la Tunisie du nord-est et sa reconversion*. Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1968. (Cahiers du C.E.R.E.S. Série géographique; 2)

Periodicals

Ben Salem, Lilia. "Le Statut de l'acteur social dans la sociologie tunisienne."
Correspondance: no. 49, Février 1998.

Duvignaud, Jean. "La Pratique de la sociologie dans les pays decolonizes." *Cahiers
Internationaux de Sociologie* (nouvelle série): vol. 34, Janvier-Juin 1963.

"Lilia Ben Salem, "Propos sur la sociologie en Tunisie"." Entretien avec Sylvie
Mazzella. *Genèses*: no. 75, Juin 2009.